

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

ورقات عمليلية للمنتدى



الالتزام وفك الالتزام

تجاه الاشخاص ذوي الاعاقة



المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
ورقات تحليلية للمنتدى

الالتزام وفك الالتزام

تجاه الاشخاص ذوي الاعاقة

صدام جبالي

الملخص:

يتوسع صدى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية في تونس بشكل متزايد، إلا أن هذا الصدى وللأسف، غالبا ما لا يُتبع باتخاذ خطوات حقيقية لتفعيله على الرغم من التزام الدولة التونسية من خلال توقيعها للاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة. يبقى تأثير الترسنة القانونية المتاحة محدودا اذ لا ينعكس على الحياة اليومية لذوي الاحتياجات الخصوصية خاصة في ظل انتهاك القوانين وعرقلة الاجراءات البيروقراطية لعمل الجهاز التنفيذي للدولة.

إذا ما تأملنا مكاسب الالتزام بهذه القضية على مستوى الخدمات أو المشاركة الاجتماعية، نجد بأن النتائج تظل ضعيفة وأن الأنشطة الجمعياتية نادرا ما تنجح في تحقيق استدامة تأثيرها كما أن المبادرات المشتركة التي تجمع المنظمات والجمعيات العاملة في مختلف المجالات، فيما عدى تلك التي تضم أشخاص معينين بالإعاقة بصفة مباشرة، تعتبر قليلة محدودة.

وفي غياب مقاربة منهجية لإدماج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية ضمن الفئات الضعيفة المستهدفة بالجهود والإجراءات، تبقى هذه الفئة مهمشة ويظل مستوى الالتزام بهذه القضية ضعيفا.

لا يزال طريق الانجازات طويلا من أجل إحداث تغيير حقيقي من حيث الالتزام، وأول خطوات هذا الطريق يجب أن تتمثل في توفر البيانات والإحصاءات حيث يجب التأكيد على أن عدد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية قد بلغ المليون. في الوقت الحالي، ومن أجل احياء الالتزام بهذه القضية وإعادة تنشيطه، يتوجب جلب اهتمام الرأي العام ونشر هذه القضية مع اغتنام "الزخم" السياسي للشروع في تكريس التزام فعلي واتخاذ خطوات جدية لصالح هذه الفئة.

مقدمة عامة:

يخوض ذوي الاحتياجات الخصوصية في تونس معارك يومية للبقاء في وقتنا الراهن اذ يواجهون عددا كبيرا من المحن والعقبات سواء لتلبية حاجياتهم البسيطة كالتنقل أو النفاذ للمعلومة أو لمواجهة المشاكل الهيكلية كالبطالة والفقر أو البقاء خلال انتشار الجائحات كما هو الحال في هذه الفترة الأخيرة.

يبرهن أكثر من مليون مواطنة ومواطن تونسي من ذوي الاحتياجات الخصوصية عن قدرة خارقة على الصبر والرغبة في الاندماج في حياة ومجتمع يحفظ كرامتهم وهو ما يمكن تحقيقه من خلال الالتزام على مختلف المستويات: الالتزام الفردي أو الجماعي، المؤسسي أو غير المنظم، الوطني والدولي.

إن فهم السياق ووسائل تعزيز الالتزام هو حجر الزاوية الذي لن يمكن فقط من تحسين ظروف الحياة اليومية لجميع هؤلاء المواطنين، بل سيمكن كذلك من إنشاء إطار ملائم لإدماجهم على المدى الطويل.

وفقا لتقرير الإعاقة العالمي الذي نشره البنك الدولي والمنظمة العالمية في سنة 2011، فإن أكثر من مليار شخص، أو 15٪ من سكان العالم، يعانون من شكل ما من أشكال الإعاقة ويعاني ما يقرب من 200 مليون منهم من صعوبات وظيفية حادة. ويأخذ معدل انتشار الإعاقة منحى تصاعدي مع النمو السكاني وشيخوخة سكان العالم. هذا ويبلغ معدل الانتشار في البلدان النامية معدلات أعلى كما يمثل عقبة رئيسية أمام التنمية الشاملة ولا تعد تونس في معزل عن هذه الظاهرة.

بشكل عام، يؤكد التقرير الاستنتاج التالي: يتسم الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص ذوي الإحتياجات الخصوصية بعدم المساواة مقارنة ببقية السكان ويتميز مزدوج بالنسبة لفئات معينة مثل النساء اللاتي يعانين أصلا من التمييز على أساس الجنس كما يتعمق عدم المساواة بشكل متباين حسب أنواع الإعاقة، فعلى سبيل

المثال يتمكن الأطفال الذين يعانون من إعاقات جسدية من التكيف بشكل أفضل من أولئك الذين يعانون من إعاقات ذهنية أو حسية. وتتجلى أوجه عدم المساواة هذه خاصة على مستوى محدودية فرص الوصول الى التعليم والتشغيل والصحة والمشاركة المواطنة.

يصطدم الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية بمختلف أنواع العقبات، بدءا من عدم القدرة على دخول المباني ووسائل النقل وصولا إلى الأحكام المسبقة والتمييز والنبت الاجتماعي، بالإضافة الى عدم توفر الأجهزة والتقنيات المساعدة، عدم ملائمة وسائل الاتصال وقصور الخدمات العامة.¹

علاوة على ذلك، يعمق الفقر مخاطر الإعاقة من خلال تقليص فرص الوصول الى التعليم والعمل والرواتب اللائقة، في حين أن تكلفة المعيشة تبلغ مستويات أعلى بالنسبة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية. في تونس، يبلغ معدل بطالة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية 40٪ حسب معطيات الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل.²

لمواجهة هذه العقبات، احتشدت العديد من الجهات الفاعلة على مختلف المستويات الوطنية والدولية بهدف التمكن من تحقيق بعض الانجازات.

¹ اوفيسر و بوسارك , A. , & Posarac, A

² م.ك. ج MKJ

الإنجازات من أجل دعم القضية

المجتمع الدولي:

على الصعيد العالمي، انطلق المجتمع الدولي في العمل بنشاط على إيجاد حلول للعقبات المذكورة أعلاه. على سبيل المثال، نذكر اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) التي تدعم الاندماج الكامل لذوي الاحتياجات الخصوصية في المجتمع والتي صادقت عليها تونس في سنة 2008. نذكر كذلك خطة التنمية المستدامة لسنة 2030 والمعروفة رسمياً باسم تحويل عالمنا التي تنص على أن الإعاقة لا يمكن أن تكون معياراً يبرر عدم احترام حقوق الإنسان أو الوصول إلى خطة التنمية.

بالإضافة إلى ذلك، تتضمن أهداف التنمية المستدامة (ODD) سبعة أهداف تشير صراحة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، وستة أهداف أخرى تستهدف الفئات المستضعفة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية.

في سنة 2012، اشتركت منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي في إصدار التقرير العالمي حول الإعاقة لتقديم شواهد واقعية على السياسات والبرامج المبتكرة التي من شأنها تحسين حياة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية وتسهيل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي دخلت حيز التنفيذ.

بعد مصادقتها على الاتفاقية في سنة 2008، استكملت تونس ثلاث مراحل من عملية المتابعة المتعلقة بتطبيق الاتفاقية وذلك بتقديم الملاحظات الأولية على التقرير الأول لتنفيذ الاتفاقية سنة 2011 ومن ثم تقديم وثيقتين رئيسيتين ممثلتين في مذكرة الملاحظات التي سبقت تقديم التقرير في سنة 2017 والتقرير النهائي الرئيسي الذي تم نشره سنة 2018.

جسدت هذه التقارير التزام تونس منذ مصادقتها على الاتفاقية وقدمت عديد الملاحظات حول الوضع الراهن والتقدم المحرز. هذا ويمثل تقرير سنة 2018 مصدراً

قيما لتقييم المبادرات العامة.

الدولة التونسية:

على الصعيد الوطني، لدى تونس إطار تشريعي متقدم لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية. يهدف القانون التوجيهي لسنة 2005 والمتعلق بدعم وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تعزيز إدماجهم في المجتمع من خلال تدابير التمييز الإيجابي. هذا وقد ضمن الفصل 48 من الدستور التونسي الجديد الذي تم سنه في جانفي 2014، حماية الأشخاص ذوي الإعاقة من أي تمييز إذ " تحمي الدولة الأشخاص ذوي الإعاقة من كل تمييز ". يحق لجميع المواطنين ذوي الاحتياجات الخصوصية، حسب طبيعة إعاقاتهم، الاستفادة من جميع التدابير الضرورية لضمان اندماجهم الكامل في المجتمع وتقع على عاتق الدولة مسؤولية اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتحقيق هذه الغاية.

إن التزام المشرع التونسي واضح وجلي ومعزز بضمانات دستورية ولجنة فرعية لذوي الإعاقة ضمن اللجنة الثابتة للشؤون الصحية والاجتماعية في مجلس نواب الشعب. هذه اللجنة لها دور في مراقبة السلطة التنفيذية كما قامت بتقديم مساءلات كتابية للجهات التنفيذية، ولا سيما وزارة الشؤون الاجتماعية، بين سنتي 2014 و2018. وقد تم عقد خمسة اجتماعات لا غير بين أعضاء هذه اللجنة ومسؤولي الوزارة (المصدر: تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان).

وتجدر الإشارة أيضا إلى تحسن فرص تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة بفضل القانون عدد 41 لسنة 2016 حيث تم تخصيص 2٪ من التعيينات السنوية للأشخاص حاملي الإعاقة في القطاع العام كما تم تحديد نسبة 2٪ من الموظفين ذوي الاحتياجات الخصوصية بجميع الشركات العامة والخاصة التي يعمل بها أكثر من 100 موظف.

قلّما تم الإعلان عن البيانات والإحصائيات أو نشرها للتحقق من تطبيق نظام

الحصص ومعدلات التشغيل الحالية للأشخاص ذوي الإعاقة ولعل البيانات الصادرة عن مراقبة العمل تعتبر من أهم مؤشرات قياس تطبيق هذا القانون حيث تتمثل مهمة مراقبة العمل في متابعة تطبيق هذا الالتزام. وتعكس لنا أرقام الفترة ما بين سنتي 2010 و2014 منحى تنازلياً في تطبيق هذا القانون ففي الواقع، من بين 774787 عاملاً تمت مراقبتهم سنة 2010 لا نجد سوى 897 مصاباً بإعاقة وقد انخفض هذا الرقم إلى 184 في سنة 2014 مقابل 448.582 عاملاً تمت مراقبتهم.

ويعد التقرير السنوي للجنة التشريعية المكلفة بالأشخاص ذوي الإعاقة مصدراً موثوقاً آخر يمكننا من تقييم وفهم التزام نواب الشعب. ومع ذلك، وفيما عدى تقرير النشاط السنوي لسنة 2016 الذي استعرض أنشطة اللجنة المختلفة، كاستقبال ممثلي المجتمع المدني والأسئلة الكتابية الموجهة للوزارة وزيارات المراكز المتخصصة، فقد غابت المتابعة والاتساق فيما يتعلق بمتابعة الملفات.

بالإضافة إلى الهيكل التشريعي، يكمن التزام السلطة التنفيذية للدولة في تكييف السياسات العامة مع الالتزامات الموقعة في الاتفاقية. وقد شرعت وزارة الشؤون الاجتماعية، بصفتها الوزارة المختصة، في وضع إطار عمل استراتيجي يحدد الأولويات الاستراتيجية للإدماج في سنة 2014 كما شرعت اللجان الوزارية في إعداد خطة العمل الشاملة في سنة 2020. وللأسف توقف عمل هذه اللجنة بسبب إجراءات الحجر الصحي المتخذة لمواجهة جائحة كوفيد 19.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الالتزامات اتخذت شكلاً آخر خلال فترة الحجر الصحي وسندستعرض الإجراءات الرئيسية المتخذة مثلاً على ذلك:

- إغلاق مراكز التعليم المختصة بالتزامن مع إغلاق المدارس في 13 مارس.
- تقديم منحة خاصة بقيمة 200 دينار في 23 مارس لفائدة الأسر التي تعيل فرداً من ذوي الاحتياجات الخصوصية (حوالي 500 أسرة)

• منحة بقيمة 50 دينارا تضاف الى المبلغ الشهري المقدر ب 180 دينارا لفائدة 643 ألف أسرة ذات دخل محدود والتي تعيل عددا غير محدد من الأشخاص ذوي الإعاقة (تقدر المنظمة التونسية للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أن حصة المعوقين المستفيدين لم تتجاوز 20٪).

• يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في وضع هش والذين لم يستفيدوا من هذه المخصصات، التقدم لدى الملحقين الاجتماعيين المتواجدين في معتمدياتهم للحصول على هذه المخصصات.

• الالتزام بإدماج ترجمة لغة الإشارة في جميع البلاغات الرسمية في 10 مارس بفضل جهود المناصرة التي قامت بها المنظمة التونسية للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة³

• إعفاء العاملين ذوي الإعاقة في قطاع الصحة من العمل، وخاصة منهم المكفوفين الذين ترتفع لديهم امكانية الاصابة بالعدوى بالفيروس بعد النداء الذي أطلقته المنظمة التونسية للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في 8 أبريل.⁴

والى جانب التزام جهاز الدولة، تجدر الإشارة الى أن النظام الايكولوجي يعتمد إلى حد كبير على الجمعيات التي تلعب دورا مهما على عدة مستويات مثل إدارة مراكز التعليم المتخصصة المذكورة اعلاه على سبيل المثال. وتقدر الدولة عدد الجمعيات بأكثر من 300 جمعية تدير 310 مركزا يشغل حوالي 3836 شخصا.

المجتمع المدني:

شهد العمل الجمعياتي بفضل ثورة 2011 نموا ملحوظا كَمَا ونوعا. وقد ساهم ظهور فاعلين جدد يناضلون من أجل قضية الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع المدني التونسي في إعطاء بُعد جديد للنضال من اجل القضية التي كانت خاضعة للاستغلال

³ وكالة تونس افريقيا للأنباء و.م.س WMC avec TAP

⁴ وكالة تونس افريقيا للأنباء و.م.س WMC avec TAP

والتوظيف السياسي في عهد بن علي وخاصة من طرف ليلي بن علي من خلال جمعية
بسمة المنضوية ضمن وزارة الشؤون الاجتماعية منذ سنة 2018.

تعددت المكاسب التي حققها المجتمع المدني سواء على صعيد التوعية أو المناصرة أو
تقديم الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والتشغيل.

وتمكنت بعض الجمعيات، مثل الاتحاد الوطني للمكفوفين بالجمهورية التونسية الذي
تأسس منذ سنة 1956، من النهوض باتساق بقضية المكفوفين وذلك من خلال تأطير
40 ألف شخصا في جميع أنحاء البلاد. كذلك، تعتبر جمعيات أولياء المعوقين من بين
الجهات الفاعلة الرئيسية.

وتُعد التعبئة أثناء جائحة كوفيد-19 مثلا واضحا على الالتزام الجمعياتي بالقضية
حيث نذكر على سبيل المثال:

• حشدت الجمعية التونسية لمترجي لغة الإشارة 35 مترجما، من بينهم 6 أشخاص
من ذوي الإعاقة، عملوا على ترجمة المقالات الصحفية المكتوبة لتوفير الترجمة
الفورية خلال النقاط الإعلامية المتعلقة بانتشار فيروس كوفيد 19. وقد انطلقت هذه
الحملة منذ بداية الأزمة ولا زالت مستمرة حتى هذه اللحظة.

• قامت الجمعية المحلية لرعاية المعاقين بدوز "ابتسامة" بتعبئة التبرعات على
المستوى المحلي لفائدة عائلات ذوي الاحتياجات الخصوصية في المنطقة.

• حملات التعبئة التي قامت بها المنظمة التونسية للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي
الإعاقة والمذكورة أعلاه

• إطلاق العديد من المبادرات الفردية الأخرى لفائدة مراكز الاستقبال والدعم
للأشخاص ذوي الإعاقة (الأمر هنا متعلق بالمبادرات).

- حملة ادانة السلسلة الرمضانية "دنيا اخرى" من قبل ائتلاف منظمات الدفاع عن الاشخاص ذوي الإعاقة بعد بث مشهد زُعم أنه فكاهي في حين أنه يوصم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية.

باستعراض وتحليل هذه المبادرات الجمعياتية، نلاحظ ندرة المشاريع الجماعية التي تضم مختلف الجمعيات المدافعة عن الاعاقة بجميع أشكالها. للأسف، مقارنة التنسّق ضمن ائتلافات تبقى غائبة وغير متجدّرة في التزام الجهات الفاعلة الجمعياتية.

القطاع الخاص:

جهود القطاع الخاص فيما يتعلق بالتشغيل ضعيفة للغاية اذ اقتصر على مشروع الادماج المهني الذي أطلقته الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل بالشراكة مع الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والذي ساهم في ادماج 298 شخصا من ذوي الإعاقة في الحياة العملية من خلال مشروع "تشغيل المعوقين" المُفعّل في 3 ولايات. هذا العدد يعتبر ضئيلا جدا بالنسبة لمشروع يمتد على مدى 4 سنوات وتبلغ ميزانيته 650 ألف أورو.

عموما، يغيب الالتزام الممنهج للقطاع الخاص في ظل غياب رقابة مفتشي العمل و عدم تحديد نظام فعال لتنفيذ العقوبات. اما في علاقة بالطلب فيمكن أن يؤثر الاستثمار في التكوين والتعليم بشكل أكبر على التشغيل.

المبادرات الفردية:

يأخذ الالتزام على المستوى الفردي أشكالا أخرى، حيث يتم عن طريق الإبداع وريادة الأعمال سواء تعلق الأمر بإنشاء محطة إذاعية لإيصال صوت موجودة ولكنها في معظم الحالات تفتقد الدعم المؤسسي والإطار الذي يساعدها على التوسع.

بعد استعراضنا الموجز للحالة الراهنة في علاقة بالالتزام مختلف الجهات الفاعلة والإنجازات والمكتسبات التي تم تحقيقها، يتوجب علينا الآن استكشاف الأشخاص ذوي الإعاقة أو بتطوير حلول ميكانيكية لتسهيل نفاذهم إلى الخدمات المبادرات الفردية

بقية الخطوات التي يجب إنجازها من حيث الالتزام وخاصة من حيث العوامل المحددة التي يمكن أن تشجع هذه الجهات الفاعلة على التحرك.

ما الذي تبقى علينا إنجازه وكيف السبيل لذلك؟

يتطابق مفهوم الالتزام، أو " involvement " في اللغة الإنجليزية، مع واقع النضال التطوعي كما عرّفته دان فيران-بيكمان (Dan Ferrand-Bechmann) حيث فسّره كالتالي: "يحيل مفهوم الالتزام إلى مفهوم النضال: النضال من أجل قضية. فإذا قام المتطوعون بإدارة جمعيات وتقديم خدمات فعلهم كذلك العمل على المطالبة (المطالبة بقانون جديد، المطالبة بالدفاع عن المشردين...).

وعندما يتعلق الأمر بالالتزام بقضية الإعاقة، فعلينا استكشاف المحددات والعوامل التي يمكن أن تؤثر على تحركات الجهات الفاعلة المختلفة المذكورة أعلاه وهو ما يدفعنا للتساؤل: ماهي المسارات التي تدفع الأشخاص لمساندة قضية ما؟ كيف يمكن حث السلطات العمومية على الالتزام؟ بعبارة أخرى، ما الذي نطرحه بشكل ملموس عند الحديث عن الالتزام بقضية الأشخاص ذوي الإعاقة؟

يمكن فهم مفهوم الالتزام بطريقتين مختلفتين وتمدنا اللغة الإنجليزية بوسائل فهم أكثر دقة لتمييز وجبي الالتزام: يمكن فهم الانخراط " involvement " إما على أنه التزام " commitment " باعتباره عهدا مقطوعا، أو عهدا قطعه الفاعل الاجتماعي

على نفسه، وإما على أنه ارتباط "attachment"، أي التزام جسدي ومعنوي.⁵

ويحيلنا المعنى الأول لكلمة التزام "commitment"، إلى الدولة التونسية وحقيقة أنه يجب عليها احترام الالتزامات الموقعة في الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. تتضمن هذه الالتزامات الاستناد إلى مبادئ كل بند من بنود الاتفاقية في تصميم وتنفيذ السياسات العمومية ويعتبر التقاطع والاتساق بين هذه السياسات العمومية (التعليم والصحة والتشغيل والثقافة وما إلى ذلك) أمراً ضروريا لضمان أحداث تغيير ملموس في الحياة اليومية للمواطنين ذوي الاحتياجات الخصوصية.

ويعتمد التزام الدولة على الإرادة السياسية التي تعتمد بدورها إلى حد كبير على الرأي العام، كما تعتمد كذلك على ضغط المجتمع المدني. ويتطلب وضع آليات ومشاريع لإعادة طرح قضية الإعاقة في صلب النقاشات العامة العمل على تعبئة وخاصة من طرف وسائل الإعلام.

أما بالنظر إلى المعنى الثاني من الالتزام ألا وهو الارتباط "attachment" فسيحيلنا ذلك إلى مواجهة أنفسنا وتعهداتنا، وعادة ما يتعلق الأمر في هذا الصدد بالالتزام الجمعياتي حيث ينخرط الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية بشكل أساسي في النضال، وسيستمر هذا النوع من الالتزام مهما كانت الظروف وبغض النظر عن الإطار أو السياق حيث يتشابك الالتزام مع السعي إلى البقاء والتعاطف.

في أغلب الأحيان يلتزم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية أنفسهم بالقضية أو أقارب الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية. هذا النوع من الالتزام هو الدينامو الحقيقي الذي من شأنه إحداث تغيير مجتمعي حقيقي وملموس. وغالبا ما

⁵ فيري، ف Ferré، V

يكون وراء هذا الالتزام مصلحة شخصية فيما تكون المصلحة الجماعية مكسبا ثانويا يدعم نطاق وأبعاد التحرك.

يوجهنا كلا المعنيين الى كيفية وطرق الالتزام بقضية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية.

في مذكرة نشرتها "مبادرة الإصلاح العربي"، تستخلص ميسان ماكني أن "تغيير رؤية ومقاربة الإعاقة منذ السبعينات، والحصول على الحقوق، وتحسن جودة الخدمات المخصصة، يعود الى تنظم الأشخاص ذوي الإعاقة بأنفسهم والتزامهم ومشاركتهم في الضغط مع المنظمات الدولية (الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية)، وهو ما مكّن من التشاور معهم بشكل منهجي عند مناقشة النصوص التشريعية"⁶.

والى جانب التزام الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية أنفسهم، يجب أن نعمل على العثور على العوامل التي يمكن أن تحث المزيد من الجهات الفاعلة المؤثرة خارج هذا المجال على الانخراط في قضية الإعاقة. لذلك، يجب رفع هذه الرهانات عبر المرور بمرحلتين من اجل الحث على الالتزام: أولا، إثارة الاهتمام ومن ثم تعميم القضية ونشرها من أجل تحويل صورة الحالة الإنسانية إلى صورة ظاهرة اجتماعية.

اثارة الاهتمام:

يمكن أن يكون للكشف عن الثقل الديمغرافي الحقيقي للأشخاص ذوي الإعاقة تأثير مدوي على ديناميكيات اهتمام وتحرك الرأي العام من أجل القضية.

وبينما أفاد التعداد السكاني لسنة 2014 بأن الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية يمثلون 2.1٪ من سكان تونس، تقدر منظمة الصحة العالمية بأن نسبة الانتشار العالمي للإعاقة تبلغ 15٪. في تونس، يقدر العديد من الفاعلين العاملين على

⁶ م. ماكني

قضية الإعاقة عدد ذوي الاحتياجات الخصوصية بما لا يقل عن مليون شخص في تونس.

وقد كشفت دراسة أجرتها المنظمة الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة (Handicap International) بالشراكة مع أعضاء مجموعة العمل المكلفة بإحصائيات الإعاقة (GTSH) على مدى سنة 2017 بولاية منوبة والتي على رأسها وزارة الشؤون الاجتماعية (MAS) والمعهد الوطني للإحصاء (INS) والمجلس الوطني للإحصاء (CNS) عن حجم الظاهرة. من بين 8224 شخصا شملهم استبيان الأسرة، تم اكتشاف إعاقة 1056 شخصا من خلال أسئلة "مجموعة واشنطن" (Washington Group) ووفقا للمعايير المحددة في المعيار العالمي لتعقب الرعاية الصحية (GTSH).

بالتالي، تم تحديد نسبة الانتشار الفعلي في نطاق [4.1٪ - 12.7٪] أي على الأقل ضعف معدل الانتشار البالغ 2.1٪ في ولاية منوبة حسب التعداد السكاني العام لسنة 2014. هذا وتجدر الإشارة كذلك إلى أن الإعاقة تتفاقم وتتضاعف مع تقدم العمر.⁷

القيام بالإحصائيات وجمع البيانات المتعلقة بالإعاقة جزء لا يتجزأ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً للمادة 31 منها وقد اعتبر جمع هذه البيانات محورا ذا أولوية في الاستراتيجية الوطنية لسنة 2014.

الوصول إلى بيانات موثوقة حول ظاهرة الإعاقة أمر ضروري وحجر أساس لبدء عمل موضوعي حقيقي يستند إلى أساس علمي. لذلك فإن جلب اهتمام المجتمع والرأي العام بهذه القضية يبدأ بـ "الإلهام" الصادر عن السلطات العمومية، أي بكشفها لحقيقة انتشار الإعاقة على النطاق الديموغرافي، وخاصة عندما تقتصر الإحصائيات على 260 ألف شخص حامل لإعاقة فقط في حين أن العدد الفعلي يبلغ مليون شخص على الأقل.

⁷ المنظمة الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة (Handicap International)

تتطلب إثارة الاهتمام كذلك اكتساب المعرفة، وهو ما يتم من خلال نشر المقالات العلمية التي تتناول موضوع الإعاقة من جوانب مختلف كعلم الاجتماع والعلوم السلوكية. نشر وتعميم التحليلات ذات الصلة يمكن أن يساهم في وضع مسألة الإعاقة مرة أخرى في صلب النقاشات اليومية كقضية تتطلب التزام جميع الاطراف المعنية.

وبمجرد بروز هذه القضية من جديد كمسألة مركزية، يجب العمل جديا على نشرها على اوسع نطاق. فالالتزام والسلطات العمومية والمجتمع المدني وكذلك الفاعلين الدوليين الناشطين في تونس لا يمكن إلا أن يأتي في مرحلة ثانية، تلي اهتمام والتزام الرأي العام.

نشر القضية وتعميمها:

لا يمكن أن يحتل الاهتمام بالقضية المجال العام إلى فترة غير محدودة ولا سيما في مثل هذا السياق الديناميكي الذي تشهده البلاد التونسية. ومن هنا تأتي أهمية التحرك على المدى الطويل والعمل على تعميق الوعي الجماعي بأهمية هذه المسألة.

تجدر الإشارة كذلك الى أن تغيير العقلية لا يمكن أن يتم إلا على المدى الطويل. أما على المدى القصير فيجدر العمل على إعادة تعريف الإعاقة كإعاقة لتغيير الصورة النمطية المنتشرة والمقاربة الخيرية المعتمدة في التعامل مع هذه الظاهرة.

تغيير الصورة الجماعية المنتشرة للشخص ذي الإعاقة من صورة حالة إنسانية لمواطن بشخصه إلى صورة ظاهرة اجتماعية هو صلب الالتزام بهذه القضية حيث لا يمكننا توسيع دائرة الالتزام إذا لم نتمكن من التجاوب مع فحوى الرسالة التالية: "الإعاقة هي ظاهرة اجتماعية تتطلب من المواطن ان يدركها بطريقة ومقاربة مختلفة".

يؤثر التغيير في الإدراك بشكل مباشر على الالتزام من خلال وضع معايير مجتمعية جديدة. ولعل أكثر فاعلين يمكن لهما النجاح في نشر وتعميم القضية وتغيير هذه المعايير هما المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

المجتمع المدني:

في الأغلب، تتمثل مكونات المجتمع المدني الملتزمة بهذا المسار اليوم من جمعيات اصحاب الحقوق وجمعيات أولياء ذوي الإعاقة والتي تعد تونس أكثر من 300 منها، 290 من بينها تنشط في إدارة مراكز التعليم المتخصصة. ونظرا لكونها تركز عملها بشكل أساسي على عرض خدمات ولأن نسبة تغطية الدولة لتكاليف تشغيلها لا تتجاوز 10٪، فإن معظم هذه الجمعيات تواجه صعوبة في إطلاق وإدارة حملات التوعية والمناصرة.

يمكن للجمعيات التونسية التي لا تغطي أعمالها مسألة الإعاقة تعزيز الالتزام الجماعي والفردي من خلال ادماج بُعد الإعاقة في مشاريعها وحملاتها التوعوية مهما كان مجال تدخلها أو الموضوع الرئيسي الذي يتم تناوله في هذه الحملات والمشاريع. ولعل التزام الشركاء الماليين الوطنيين والدوليين بإدماج هذا البعد في المشاريع الممولة هي الآلية الأسرع والأكثر فاعلية لتسريع عملية التوعية والإدراك.

وسائل الاعلام:

تضطلع وسائل الإعلام بدور أساسي في بناء الوعي الجماعي الذي يثمن بلورة أسلوب حياة شامل للأشخاص ذوي الإعاقة. ولا يقتصر هذا الدور على اعتماد مقاربة لإدماج معالجة قضية الإعاقة بل يشمل كذلك تمثيل الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية في المحتويات المنتجة سواء في الصحافة المكتوبة أو الأخبار التلفزيونية أو الألعاب الاولمبية للمعاقين، وكذلك عرض الجسم المعاق في الإنتاج الفني المعاصر.

تستنكر العديد من الجمعيات باستمرار ما يعرض في القنوات التلفزيونية في كل موسم رمضاني حيث ترسم المسلسلات المعروضة صورة ذوي الاحتياجات الخصوصية دائما من زاوية فكاهية. وفي معظم الأحيان، تساهم هذه الصورة في ادامة وصم هؤلاء الأشخاص اجتماعيا.

نحن اليوم بعيدون كل البعد عن اداء الإعلامي يمثل فيه الأشخاص ذوي الإعاقة أدوار شخصيات متوازنة تمثل فيها إعاقتهم جزءا لا يتجزأ من هويتهم دون أن تحددها.

وقد طُرح سؤال حول تأثير وسائل الإعلام على صورة الأشخاص ذوي الإعاقة على عالم الاجتماع إريك دي ليزيلوكس Eric de Léséleux، فكانت إجابته:

"تضطلع وسائل الاعلام بدور هام لاعتبارها اليوم أحد المصادر الرئيسية للإنتاج والمحاكاة ونشر التمثيلات الاجتماعية فهي أحد المصادر المرجعية لجميع المواضيع. ولكنني حين أتحدث عن وسائل الإعلام، لا أقتصر فقط على وسائل الإعلام المكتوبة أو التلفزيون. فوسائل الإعلام تتمثل أيضا في الأدب والسينما والرسم والمسرح ... وجميع مصادر الإنتاج ونشر الرسائل"⁸.

يتطلب تعميم ونشر القضية بالضرورة اعادة تعريف صورة الأشخاص ذوي الإعاقة وهذا يعتمد على اندماجهم في المشهد الإعلامي. هذا ويجب أن تمارس الجهات الفاعلة في وسائل الإعلام العمومية مثل قناة "الوطنية1" صلاحياتها في تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة وهو ما يمكن أن يخلق قوة دافعة لحث وسائل الإعلام الأخرى على اتباع نفس التمشي.

⁸ إريك دي ليزيلوكس Eric de Léséleux

ظهرت مبادرات على غرار "اذاعة أمل"⁹ وهي أول محطة إذاعية للأشخاص ذوي الإعاقة في تونس، لكن هذه المبادرة الفريدة تواجه صعوبات جمّة في اختراق مشهد إعلامي تحكمه الاعلانات ونادرا ما يدعم القضايا خارج أوقات الأزمات. وإلى جانب القطاع السمعي البصري، تعتبر الصحافة المكتوبة كذلك وسيلة هامة في نشر الوعي بالقضية، ليس فقط من خلال التغطية الإعلامية بل كذلك من خلال الصحافة الاستقصائية. حتى الآن، لم يسأل الحبر كثيرا في ما يخص قضية الإعاقة وهو ما يحيلنا الى الحاجة الملحة لإثارة الاهتمام وتعميم القضية.

في الختام، يتوجب اولاً جلب اهتمام الرأي العام من اجل تعبئة وسائل الإعلام ودفعها لإبراز هذه الظاهرة الاجتماعية التي تستدعي الوعي بأهمية الالتزام بهذه القضية.

الخاتمة:

ختاماً، نلاحظ أن السياسات العمومية للدولة لم تتمكن من الافلات من دوامة حلول الإصلاح قصيرة المدى في محاولتها للوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في قضية الأشخاص ذوي الإعاقة.

يجب أن ينبع الالتزام من الهياكل الملحقة بالسلطة المركزية، والهياكل القادرة في نفس الوقت على خلق ديناميكيات مجتمعية جديدة ليس فقط من حيث الإدراك بل كذلك من حيث تأثير الجهات الفاعلة العمومية من أجل ضمان ادماج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية في تونس وتمتعهم بحياة شاملة تصون كرامتهم.

قائمة المراجع:

1. اوفيسر و بوساراك A , Posarac, A , Officer (2011) التقرير العالمي حول الاعاقة (ص4) البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية
2. م.ك. ج MKJ، 14 فيفري 2020 – ذوي الاحتياجات الخصوصية في تونس ضاق ذرعهم ويعبرون عن سخطهم. Webdo.tn
3. وكالة تونس افريقيا للأنباء و و.م.س WMC avec TAP، 10 مارس 2020 – جائزة كورونا: قصور في توعية ذوي الإعاقة السمعية والبصرية. Webmanagercenter.com
4. وكالة تونس افريقيا للأنباء و و.م.س WMC avec TAP، 01 أبريل 2020 – جائزة كورونا: دعوة لإعفاء العاملين في قطاع الصحة من ذوي الإعاقات المهنية (المنظمة التونسية للدفاع عن الأشخاص ذوي الاعاقة) Webmanagercenter.com
5. فيري. ف Ferré, V، 2006 – نداء للمشاركة في المسار عدد 11 "الالتزام" تمهيد، مراجعة المسارات
6. ماكني، أ Makni, A، 2018 – الاعاقة والمواطنة في تونس ما بعد الثورة – مبادرة الاصلاح العربي
7. فريق اعداد الدراسة ه.أ. HI Equipe d'étude، 2017 – دراسة حول الإعاقة والوصول إلى الخدمات والمشاركة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة في ولاية منوبة – تونس
8. هيلوس لوسي Héloïse Leussier، 2 مارس 2019 – "لازالت صورة الاعاقة صورة نمطية" respectmag.com
9. ب.ز. BZ، 19 مارس 2016 – تونس: افتتاح أول محطة اذاعية خاصة بالأشخاص ذوي الاعاقة في العالم العربي وافريقيا - webdo.tn

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا) الطابق الثاني
شقة 325 تونس باب بحر 1000

الهاتف: +216)71 325 129 (الفاكس: +216)71 325 128
ftdes.net contact@ftdes.net

